



## دولة الكويت ديوان الخدمة المدنية

Ref :

٧ / ٢٧٧٨

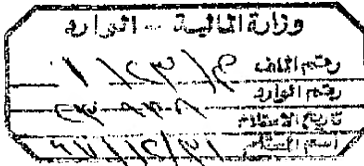
الإشارة :

Date :

٢٧ / ١٠

٢٩ ديسمبر ١٩٩٧

التاريخ :



الأخ المحترم / وكيل وزارة المالية  
تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : المادة ( ٣٠ ) من قانون الخدمة المدنية

بالإشارة الى كتابكم رقم ( م / ١/٢٣ - ٢٤٤٩٩ ) بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧ بشأن طلب إبداء الرأي في كيفية خصم نصف المرتب وفقاً للمادة ( ٢/٣٠ ) من قانون الخدمة المدنية ، وما إذا كان الخصم من المرتب الإجمالي أم المرتب الصافي ، توحيداً للمعاملة بين مختلف الجهات الحكومية وتسهيلاً لعمل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات .

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه لما كان المشرع لم يحدد المقصود بالمرتب وما إذا كان المرتب الأساسي وفقاً للجدول المرافق لنظام الخدمة المدنية ، أم المرتب الشامل متضمناً كافة البدلات والعلاوات والمكافآت المضافة على المرتب الأساسي وفقاً للحالة الوظيفية للموظف كل على حدة .

ولما كان الأصل في تحديد المقصود بالمرتب هو المرتب الأساسي متى لم يرد النص بكيفية معينة تفيد الخروج على هذا الأصل ، ذلك لكون من العلاوات والبدلات ما يتبع المرتب فيصرف كاملاً أو مخفضاً ، تبعية الفرع للأصل ، من ذلك مثلاً ما تنص عليه المادة (٥) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ( ٧٩/١ ) بشأن منح علاوة إجتماعية للموظفين في الجهات الحكومية بقولها " تأخذ العلاوة الإجتماعية الممنوحة بموجب هذا القرار حكم المرتب فتصرف كاملة أو مخفضة تبعاً له " .

لذلك - يفيد الديوان بأن خصم نصف المرتب للحبس احتياطياً وفقاً للمادة ( ٢/٣٠ ) المشار إليها يكون من المرتب الأساسي ، مع مراعاة النصوص الخاصة بالعلاوات والبدلات والمكافآت الإضافية ومدى تبعيتها للمرتب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

أ. ش. شبيب  
مدير إدارة الميزانية والديون

أ. ش. / fatwa11



٢٤٤٩٩

السيد المحترم / وكيل ديوان الخدمة المدنية  
بعد التحية ،،

**الموضوع : المادة ( ٣٠ ) من قانون الخدمة المدنية**

انطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ، ونظراً لأهمية قانون الخدمة المدنية بعمل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات والذي يعتبر الأساس في علاقة الموظف بجهة عمله والتي يستند إليه عند صرف مستحقات الموظفين .

ونتيجة لاختلاف مفهوم التطبيق لدى بعض الجهات الحكومية بخصوص المادة ( ٣٠ ) من قانون الخدمة المدنية ، حيث لوحظ أن بعض الجهات تقوم بالخصم من المرتب الاجمالي قبل استقطاع النفقات والالتزامات والبعض الآخر يقوم بالخصم من المرتب الصافي بعد استقطاع النفقات والالتزامات .

وعليه يرجى الافادة عن اسلوب خصم نصف الراتب المنصوص عليها المادة ( ٣٠ ) من القانون سالف الذكر .  
شاكرين لكم حسن تعاونكم .

مع أطيب التمنيات ،،،

وكيل وزارة المالية

مؤيد بن مشعل  
مدير عام ديوان الخدمة المدنية  
مستشار إدارة المراجعة المالية

نسخة : السجل العام

نسخة : إدارة الرقابة المالية